تقرير لـ«الأمناء» يغوص في أبعاد ودلالات قرارات مجلس القيادة الرئاسي وأهمها الإطاحة بالمقدشي..

ماذا بعد قرارات الرئاسي؟

- الشارع الجنوبي يترقب نتائج قرارات مجلس القيادة الرئاسي
- كيف جاءت التغييرات على وقع اختلالات عسكرية بمنظومة الحرب؟
- ما أهمية الإطاحة بالمقدشي؟ وهل سيكون هناك تغيير بمسرح العمليات العسكرية؟
- لماذا يحتاج الجنوبيون لتغيير شامل للمسؤولين والقيادات المتآمرة ضده؟

هل جاءت التعديلات بجديد؟

«الأمناء» قسم التقارير:

يترقب الشارع الجنوبي نتائج القرارات التي أصدرها مجلس القيادة الرئاسي في العاصمة الجنوبية عدن، والتي تركزت في أربع وزارات مهمة، وكذا الإطاحة بوزير الدفاع المقدشي.

وأصدر مجلس القيادة الرئاسي في العاصمة الجنوبية عدن، حزمة من القرارات قضت بإعادة تعيين مسؤولين في مناصب سيادية في حكومة المناصفة بين الجنوب والشمال، أبرزها وزارة الدفاع، حيث عُين اللواء الركن/ محسن الداعري وزيرا للدفاع، ود. سعيد الشماسي وزيرا للنفط والمعادن، وم. مانع بن يمين وزيرا للكهرباء والطاقة، وم. سالم العبودي وزيرا للأشغال العامة.

ورغم أن التغييرات كانت مختصرة ومحدودة، حيث شملت فقط أربع حقائب وزارية، في حين كان من المتوقع والمؤمّل أن تشمل الحكومة بالكامل بعد فشلها الذريع.

أبعاد ودلالات القرارات

وأثير تفاعل كبير مع قرار مجلس القيادة الرئاسي بإجراء تعديلات وزارية في (4) حقائب.

واعتبر سياسيون أن "التغييرات تأتي على وقع اختلالات عسكرية في منظومة الحرب على مليشيا الحوثي، كما تتزامن مع حرب غاشمة يتعرض لها الجنوب تقوم على فشل متعمد في كل الخدمات".

وقالوا: «يعتبر الشعب الجنوبي الحلقة الأكثر دفعًا لثمن الأزمة، من خلال تعرضه لعدوان شامل وغاشم، يتضمن احتلالا لأراضيه من قبل قوى صنعاء الإرهابية، كما يشمل الأمر استنزافا لثروات الجنوب وحرمان شعبه من احتياجاته الرئيسية".

وأشاروا إلى أن "الجنوبيين يحتاجون، مع حتمية إحداث تغييرات على الأرض، إلى تغيير شامل وليس جزئيا، بما يتضمن إزاحة كل المسؤولين والقيادات المتآمرة التي تستغل الحرب في العدوان على الجنوب واستنزاف ثرواته وتأزيم الوضع المعيشي لمواطنيه".

وأضافوا: «هناك ضرورة ملحة لوضع برامج معالجة دقيقة وشاملة تضع حدًا للأعباء التي يعيشها الجنوبيون في ظل حرب الخدمات التي تفاقمت كثيرًا خلال الفترة الماضية، بينما الحلول الجزئية لا يمكن أن تغيّر شيئا بالمشهد المهترئ الراهن، ومن ثم تتواصل فرص حدوث الانفجار الشعبي بالجنوب في ظل عدم قدرة تحمل الشعب على تحمل المزيد من الأزمات".

ردود فعل الشارع الجنوبي

وكان للشارع الجنوبي ردود حيال هذه التغييرات، حيث قال القيادي الجنوبي أحمد عمر بن فريد إن "التغييرات الوزارية لم ولن تصل إلى جذور الأزمة الخانقة بكافة صورها".

وأضاف: «الحل - بعيدًا عن العواطف - يجب أن يطال رئيس الوزراء المختبئ في غرف معاشق، والعاجز عن تقديم حلول لمشاكل الشعب».

وتابع: «إمّا أن يستبدل وإما أن يقدم بشفافية للشعب برنامجًا مزمنًا مقنعًا يلتزم أمامهم بوضع حلول شاملة لكافة أوجه الأزمة».

بدوره، قال الإعلامي صلاح بن لغبر إن "الأفعال هي من تحكم، وليس الأقوال، فالوطن الجنوبي وأهداف ثورته هي المرجع للجميع، فمن سار معها فالجنوبيون معه، ومن خالفها سوف يسقط".

وأضاف: «بصرف النظر عن مكان ولادة فلان أو فلانة، الأقوال والأفعال هي الحكم وفي ميداننا.. هدف الجنوب وثورته وشهدائه هي الميزان، فمن سار على هذا الصراط فنحن إلى جانبه، ومن خرج واتبع هوى المصالح فقد سبقه كثيرون إلى مكب النفايات».

وتابع: «ننتظر لنرى.. رغم أني لا أطيق أبدًا أي قائد يلبس تلك البدلة العسكرية المقززة والرتب التي عليها».

هل جاءت التعديلات بجديد؟

بدورهم، قلل نشطاء جنوبيون من أهمية التعيينات باعتبارها كانت محدودة على عكس ما كان متوقعًا بأن تشمل كل الحكومة.

وقالوا إن اقتصار التعيينات على أربع وزارات فقط، لم يعط لها أي أهمية، حيث كان من الواجب أن تشمل الحكومة بشكل عام لا سيما وقد أثبتت فشلها خلال الأشهر والسنوات الماضية، ولا زال الفساد ينخرها دون أن تظهر أي إصلاح وأن كان بالحد الأدنى.

وأشاروا إلى أنه "من خلال التعيينات فإنها لم تأتي بجديد، حيث أن الأسماء التي شكلها التعديل هي لوزراء سابقين أو مسؤولين في الحكومة".

نقلة نوعية

فيما اعتبر المحلل السياسي أحمد سعيد كرامة «التعديلات الوزارية المحدودة بأنها تشكل نقلة نوعية لا بأس بها مقارنة بالتشكيلة السابقة، كون معظم من تم تعيينهم يعتبرون تكنوقراط».

وأكد كرامة أن "هناك نفَس سعودي واضح في التعديلات الوزارية من خلال فرض اللواء محسن الداعري وزيرًا للدفاع». معبرا عن خشيته «أن تزج السعودية بهاشم الأحمر رئيسًا للأركان مما قد يسبب فوضى عارمة لدى القوات المسلحة الجنوبية الرافضة لهكذا قرار».

وزراء تحت المجهر

أما د. حسين العاقل فقال عن التعيينات: «لم نجد في سيرة حياتهم المرصعة بالمؤهلات والخبرات المبالغ فيها، ما يثبت لنا بأنهم قدموا شيئا ولو تافهًا من خيرات عطائهم لأبناء شعبهم الجنوبي.. فهل يمكن الرهان عليهم في تحقيق ما نأمله منهم باستنهاض مهام وزاراتهم التي جعل منها أسلافهم مصدر لتفاقم للأزمات؟".

وأضاف: «لذلك نريد من وزير الدفاع أن يتوفق في انتظام دفع رواتب ومستحقات القوات المسلحة الجنوبية الشهرية بانتظام، ومحاسبة المتورطين في تأخيرها وسرقة الاستقطاعات منها، وأن يحسم الأمر مع قوات حماية نهب الثروة النفطية الرابضة والمترهلة بوادي حضرموت وشقرة والمهرة ونقلها لمواجهة الحوثي بمأرب".

وتابع: «كما نأمل من وزير الكهرباء أن يستكمل بناء المحطة الغازية لتوليد الكهرباء والتخلص من هيمنة فساد المحطات المستأجرة، وسرعة تحسين إنتاجية الطاقة بما يلبي احتياجات العاصمة عدن خاصة وعواصم مديريات محافظات الجنوب عامة، ومن وزير النفط والمعادن أن ينتزع عقود الاستثمار من زعماء القبائل وتجار الحروب، مع ضرورة إقناع الشركات النفطية العالمية العاملة بمحافظات الجنوب بسرعة نقل مكاتبها إلى العاصمة عدن أو المكلا، وأن يمنع تصدير وتهريب خام النفط لصالح هوامير الفساد اليمني، وأيضا نأمل منه أن يعيد تشغيل مصفاة عدن بكامل طاقتها بالاعتماد على منتجات الحقول النفطية من محافظتي شبوة وحضرموت، وأن يضع آلية محكمة بتوريد عائدات النفط والغاز إلى البنك المركزي بالعاصمة عدن، ومنع التصرف بها من قبل رموز الفساد اليمني".

واختتم بالقول: «أما وزير الأشغال العامة فنتمنى أن يطهر وزارته من تركة رئيس الوزراء معين عبد الملك، ويعيد للوزارة مكانتها الخدمية وانتشالها من هيمنة المتلاعبين بمواردها مع ضبط برنامج مشروع الإعمار المعتقل في زنزانة معاشق والبنك الأهلي السعودي".

أهمية الإطاحة بالمقدشي

بدوره، قال مدير تحرير صحيفة "4 مايو" الصحافي علاء عادل حنش «إنه رغم تأخر القرارات التي أصدرها المجلس الرئاسي والتي أطاحت على إثرها بوزير الدفاع السابق المقدشي، وتعيين اللواء الركن محسن الداعري وزيرًا للدفاع، بالإضافة لتعيين كل من د. سعيد الشماسي وزيرًا للنفط، وم. مانع بن يمين وزيرًا للكهرباء، وم. سالم الحريزي وزيرًا للأشغال العامة، إلا أنها تعتبر خطوة جيدة نحو تصحيح الأوضاع الراهنة المتدهورة على كافة الأصعدة في محافظات الجنوب المحررة التي تُعاني من أزمات خانقة منذ تحريريها من ميليشيا الحوثي المدعومة إيرانيًا».

وتوقع حنش «أن تكون للقرارات أثر ملموس لا سيما في الجانب العسكري، وفيما يخص ارتفاع أسعار المشتقات النفطية، وكذا تحسين التيار الكهربائي، كون القرارات استهدفت ثلاث وزارات حيوية، هي: الدفاع والكهرباء والنفط، وما لم يكن هناك أي تحسن فيما يخص هذه الثلاث الوزارات فإن القرارات كأنها لم تكن».

وقال: «أعتقد أن أهم قرار هو الإطاحة بوزير الدفاع السابق المقدشي الذي لم يكن على قدرة عالية بتولي هذه الوزارة لا سيما وأننا في حالة حرب، فطيلة سنوات تولي المقدشي لمنصب وزير الدفاع لم يحقق أي انتصار يُذكر، بل كانت كل إنجازاته تسليم الجبهات والمواقع لميليشيا الحوثي في تخادم مفضوح بين الشرعية اليمنية وميليشيا الحوثي، الأمر الذي أطال الحرب، بعكس ما حدث في الجنوب من مقاومة حقيقية شرسة أنهت التواجد الحوثي في الأراضي الجنوبية خلال مدة زمنية قصيرة للغاية».

وأكد الصحافي الجنوبي أن دول التحالف العربي، بقيادة المملكة العربية السعودية، على علم بكل إخفاقات المقدشي، ولكن لم يكن هناك أي قرارات حاسمة في هذا الخصوص.

وتابع: «أتوقع أن يكون هناك تغيير على مستوى مسرح العمليات العسكرية ضد الحوثيين، خصوصًا وأن الأخير رفض بشكل علني عدم استمرار الهدنة الأممية، الأمر الذي يحتم توجيه القوات العسكرية لحسم الأمور عسكريًا في محافظات الشمال بعد أن ظلت راكدة طيلة الـ(7) سنوات المنصرمة، بشرط أن يكون ذلك التغيير في قيادة وزارة الدفاع ليس كما قبله، أي ألا يكون الوزير الجديد خاضعًا لإملاءات جماعات وأحزاب متورطة بالتنسيق مع ميليشيا الحوثي، وهو الذي كان سببًا رئيسيًا في تأخر حسم المعركة عسكريًا".

واختتم بالقول: «يتطلب حسم المعركة عسكريًا عدة أمور، في مقدمتها توجه كافة القوات العسكرية الرابضة بوادي حضرموت إلى جبهات القتال لمواجهة الحوثي بدلا من مكوثها في وادي حضرموت لأغراض سياسية واقتصادية واستفزازية لشعب الجنوب الذي قدم الغالي والنفيس من أجل تحرير أرضه من ميليشيا الحوثي".